الجمهورية اللبنانية
وزارة المالية

تصدر عن
معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي
Institut des Finances Basil Fuleihan

حديث المالية

النشرة الداخلية لوزارة المالية - تشرين الثاني 2020 - العدد 71

4 آب 2020: الزلزال

هزّ انفجار مرفأ بيروت في 4 آب لبنان كلّه.
أكثر من 190 شهيداً، وجرحى بالآلاف سقطوا في لحظة جرّاء هذه الفاجعة.
أحياء من بيروت دُمّرت كما لما تدمّرها الحروب، وناس شُرّدوا من بيوتهم، وخسروا مؤسساتهم وجنى أعمارهم.
كارثة فوق مجموعة كوارث. مأساة فاقمت معاناة اللبنانيين الذين يعانون أزمة مالية واقتصادية غير مسبوقة، وأزمة صحية غيّرت حياتهم.

مرفأ حيوي لطالما شكّل في كثير من المراحل عنواناً لازدهار لبنان، ولموقعه الإقليمي المهمّ، ورئة لاقتصاده، غرق في بحر من الدمار والركام، فشكّل ما حلّ به ضربة إضافية لاقتصاد يئن اصلاً.
وزارة المالية، وزارة كل اللبنانيين، كانت هي أيضاً في قلب الفاجعة، ولحقها ما لحق بهم، فماذا عن مبانيها والعاملين فيها، وكيف تعاملت مع الحدث المستجدّ، لكي تُواصل خدمة الناس؟
هذا العدد الاستثنائي من "حديث المالية" أردناه مواكباً لهذا الزلزال، على أمل أن يكون ما حصل خاتمة أحزان اللبنانيين ومآسيهم.

وزارة المالية في الايام الأولى بعد الفاجعة:
اطمئنان على الموظفين وتفقّد للأضرار وتوزيع للمهام

4 آب 2020

مشهد من الدمار في مبنى الوزارة في شارع بشارة الخوري

قام وزير المال الدكتور غازي وزني ومدير المالية العام بالتكليف جورج معرّاوي وكل من المديرَين المعنيَين، مدير الشؤون الإدارية ومدير الواردات، بجولة على كل الأبنية المتضررة في الأيام التي تلت انفجار 4 آب.

وجرى التواصل المباشر مع الموظفين المتضررين للإطمئنان عليهم ومتابعة وضعهم الصحي.

بالنسبة للمباني، تم في الأيام التالية للانفجار الكشف على الأضرار. وفي مرحلة أولى تم ايكال مهام ترتيب المستندات والتنظيف بشكل أوّلي للموظفين المتطوّعين.

ثم جرى التواصل مع شركات النظافة للمساعدة في إزالة الردم ومع مسؤولي الصيانة لمتابعة موضوع الكهرباء تفادياً لأي مشاكل فنية جراء الأضرار في الامدادات الكهربائية والمعدات الالكترونية.

وفي الأماكن حيث الأضرار كبيرة جداً تم الاتفاق مع شركة خاصة لإزالة الدمار والتنظيف.

بالنسبة لتنظيم العمل ضمن الإدارة، ونظراً لأهمية عمل الوزارة بالنسبة لشؤون المواطنين وسير أمور الدولة، أعطى وزير المالية ومدير المالية العام تعليماتهما بمباشرة العمل بأسرع وقت ممكن رغم الأضرار وغياب الزجاج على الشبابيك والإنارة والأبواب في بعض المكاتب.

وتمّت المباشرة بالأعمال الإدارية بتاريخ 2020/8/10 وقد جرى نقل خدمات المكلفين من مبنى بشارة الخوري إلى مبنى كورنيش النهر لاستقبال المواطنين في ما خص الوحدات المتعلقة بالإدارة الضريبية.

وقد أظهر الانفجار ضرورة أن تتوافر خطط مستقبلية مدروسة للطوارئ تسمح بالعمل والتحرك أثناء الأزمات والكوارث.

اعطى وزير المالية والمدير العام تعليماتهما بمباشرة العمل بأسرع وقت رغم الأضرار

في مبنى كورنيش النهر

أضرار في كل مكان

معرّاوي: كلفة أضرار الوزارة من انفجار المرفأ قدّرت بما بين 400 و500 مليون ليرة

4 آب 2020

أوراق ومستندات تبعثرت

كشف مدير المالية العام بالتكليف جورج معرّاوي لـ"حديث المالية" أن كلفة أضرار الوزارة من انفجار مرفأ بيروت في 4 آب الفائت قدّرت بما بين 400 و500 مليون ليرة، مطمئنا إلى أن أي مستندات مهمة لم تفقد ولم تتضرر أي أجهزة تتضمن معلومات أو بيانات مهمة. وأكّد أن الموظفين سارعوا إلى مواصلة القيام بأعمالهم في ظل ظروف عمل صعبة لتأمين طلبات المواطنين ومعاملاتهم. وهنا نص المقابلة:

لقد كنتم في مكتبكم في المديرية العامة للشؤون العقارية يوم 4 آب، فكيف تصفون لنا هذه اللحظة الكارثية؟

نعم، كنت لا أزال أعمل في مكتبي عندما وقع الانفجار في مرفأ بيروت. سمعت صوت الانفجار الكبير وتطاير الزجاج ووقعت النوافذ أرضاً، لوهلة اعتقدت أن الانفجار قد وقع قرب المبنى نظراً لقوته والأضرار التي لحقت بالمبنى من جرائه. لقد نجوت بفضل العناية الإلهية لأنني كنت قد انتقلت قبل دقيقتين من وقوع الانفجار من وراء الطاولة المواجهة الى طاولة أخرى في المكتب غير مواجهة للمرفأ.

هل من ضحايا من مديرية الشؤون العقارية أو من مديرية المالية العامة؟ كم هو عدد المصابين؟ وما هو وضعهم اليوم بعد أشهر على الانفجار؟

الحمد لله أن ما من ضحايا أو مصابين في المديرية العامة للشؤون العقارية أو في المالية العامة، إذ أن الانفجار وقع في وقت يكون معظم الموظفين والعاملين قد تركوا مراكز عملهم.

ما هي الأضرار التي لحقت بمبنيي المالية العامة والشؤون العقارية جرّاء الانفجار؟

لا يوجد تصدّع في أساسات المبنى وقد انحصرت الأضرار في تحطّم معظم النوافذ والواجهات الخارجية والقواطع الداخلية من الومنيوم وزجاج، وبعض الأبواب والمفروشات والستائر، والسقوف المستعارة مع أشرطة الإنارة، وقد تضررت أيضاً نحو 21 شاشة كومبيوتر وبعض لوحات المفاتيح. وقد فرغت قوة الانفجار أيضاً غاز ثاني أوكسيد الكربون الموجود في جرتين معدنيتين تابعين لجهز إطفاء الحرائق في غرفة الخوادم وتجهيزات المكننة.

الموظفون قاموا بأعمالهم في ظل ظروف عمل صعبة لتأمين طلبات المواطنين

هل فقدت مستندات أو أوراق أو تضررت أجهزة تتضمن معلومات وبيانات مهمة؟

لم تفقد مستندات وإنما كانت المستندات مبعثرة في المستودع، والعمل لا يزال جارياً على إعادة ترتيبها. أما بالنسبة للأجهزة التي تتضمن معلومات أو بيانات مهمة فلم تتضرر.

هل من تقديرات لكلفة هذه الأضرار مالياً؟

لقد تم تقييم الأضرار وقدّرت كلفتها بما بين 400 و500 مليون ليرة تقريباً.

من اضرار مبنى بشارة الخوري

ماذا عن تصليح الأضرار؟ وما هي الصعوبات التي تواجهونها؟

كانت بداية أعمال الترميم من خلال تصليح النوافذ والزجاج قبل بدء هطول الأمطار، ولقد قدّمت لنا هبة من شركة سيغما لتصليح النوافذ والزجاج والالومنيوم لدعم ورشة ترميم الأضرار.

ما الإجراءات التي اتخذتها الوزارة لمواصلة عملها؟

لقد توقف العمل لمدة ثلاثة أيام بعد وقوع الانفجار وذلك بقرار من مجلس الوزراء، وعاودت الإدارة أعمالها بعد ذلك بشكل تدريجي، وعمل الموظفون والعاملون على تأمين طلبات المواطنين بشكل كامل ضمن خطة المداورة في العمل التي أقرّها معالي وزير المالية.

ما هي التدابير لمواجهة تبعات هذه الأزمة والمخاطر في المرحلتين الحالية والمقبلة؟

نحن نعمل على ترميم وتصليح ما تضرر، وكما أسلفت، واصل الموظفون القيام بأعمالهم في ظل ظروف عمل صعبة لتأمين طلبات المواطنين، كما أن لدينا خدمات الكترونية عدة لمساعدة المواطنين على متابعة وضع معاملاتهم المالية والعقارية.

شهادات

آمنة كاتبة (مبنى رياض الصلح): لم يبقَ شيء في مكانه

كنت إلى مكتبي في الطابق السادس عندما رأيت الدخان الأبيض يتصاعد، فاعتقدت أنه ناجم عن حريق. فجأة وفي ثوانٍ معدودة سمعت صوت الانفجار فركضت باتجاه الرواق وإذ بالزجاج يتطاير على مكتبي والسقف المستعار يقع على رأسي.

لم يبق شيء في مكانه، لا الخزانات، ولا الطاولات، ولا الكراسي... للوهلة الأولى تخيّلت أن الانفجار قريب جداً، ربما في المبنى المقابل لنا أو في محيط مجلس النواب.

كنت أنا والسيدة سناء في هذا الطابق. لم نعد نسمع إحدانا الأخرى لشدّة الصراخ، حاولنا مساعدة بعضنا بعضاً للنزول على الدرج لأن المصاعد أيضاً لم تعد صالحة للاستخدام.

نزلنا من فوق الدمار. أصبت بجروح في رجلي لا أعرف من أين مصدرها. وصلنا إلى الطريق وطول المسافة من المبنى وصولاً إلى الشارع العام، لم نستطع أن نستوعب ما حصل: أناس مصابون، آخرون مرميون أرضاً، وكثر ينزفون...

عندما وصلت إلى السيارة، كانت متضررة ومغطاة بالزجاج، الغطاء الأمامي متصدّع فحاول أحد المارة مساعدتي لتشغيلها.

كارلا ضعون (مبنى رياض الصلح): هكذا طرت إلى الجهة الثانية من الرصيف

غادرت المكتب عند الساعة السادسة. كان زوجي بانتظاري أمام البيت المركزي لحزب الكتائب. عندما وصلنا، زميلتي وأنا، أمام مبنى جريدة النهار، شاهدنا الناس يلتقطون الصور بهواتفهم لم نفهم ماذا يجري، وما هي إلا ثوانٍ حتى طرت إلى الجهة الثانية من الرصيف ووجدت نفسي أمام مبنى فندق "لوغراي" وكل الزجاج يتساقط من المبنى على رأسي. وضعت الحقيبة على رأسي فوراً في محاولة للاحتماء. توقعت أنه استهداف سياسي، بدأت بالصراخ والبكاء وازداد خوفي عندما رأيت الناس المتجهين من البحر صعوداً وهم ينزفون، وكل ما تبادر إلى ذهني أني فقدت زوجي في هذه اللحظات. حتى زميلتي لم أعد أرى أين هي.

توجهت إلى حاجز الجيش أمام مبنى البلدية حيث أسرع العسكريون لمساعدتي. جلست في مكتبهم وأنا أحاول التواصل مع زوجي إلا أن الاتصال معه انقطع قبل أن أعود وأطمئن عنه. كنت أنا ومجموعة من الفتيات من بينهم زميلتي. احتمينا في هذا المكتب نحو ساعة تقريباً إلى حين وصول زوجي.

الزلزال مرّ من هنا

مشهد سرّيالي

ما هي الرسائل التي تتوجهون بها اليوم إلى الموظفين والعاملين في الوزارة وإلى المواطنين الذين يتعاطون مع خدمات وزارة المالية؟

إنا أعرف أن الأوضاع التي نعيشها في لبنان صعبة جداً من النواحي الصحية والمالية والاقتصادية، وهي ليست المرة الأولى يتعرض وطننا إلى محن كبيرة، ولكن قدرنا أن نواجه ونكثف الجهود ونناضل رغم كل الصعاب للنهوض مجدداً، لأن الأزمنة الصعبة التي تمرّ على الأمم لا يكون الخلاص منها إلا بالوحدة والتضامن والعمل المتفاني والدؤوب لكي نصل جميعاً مع وطننا الى بر الأمان.

لم تفقد مستندات بل تبعثرت ولم تتضرر أي أجهزة تتضمن معلومات أو بيانات مهمة

شهادات

سهير فليفل (مبنى رياض الصلح): هزّة قوية؟ ثم تطاير الزجاج

كنت جالسة إلى مكتبي في الطبقة الثالثة، فشعرت بما يشبه الهزة الأرضية. حاولت طمأنة زميلتي في المكتب وقلت لها إنها هزة قوية، لم أكمل الجملة حتى شعرت بالزجاج خلفي يتطاير على رأسي وجسمي وصرخت بصوت عالٍ من شدة الضغط، إلتصقت بين الكرسي والمكتب. للوهلة الأولى لم أستوعب ما حصل. حاولت زميلتي مساعدتي للنهوض عن الكرسي وأنا أقول لها أني غير قادرة على التحرك. ضغطت بكل قوتي حتى تمكنت من الوقوف وأسرعنا للخروج من المبنى. النزول على الدرج لم يكن سهلاً بين الدمار الذي خلّفه الانفجار.

روي لاوندوس (مبنى بشارة الخوري): كان المبنى يتدمّر أمام عينيّ

عند الساعة السادسة انقطعت الكهرباء في المبنى، توجهت إلى الدرج للمغادرة. وصلت بين الطبقتين الرابعة والخامسة وشعرت بنوع من هزة أرضية. بدأت أبحث عن عمود أساس للاحتماء تحته. لحظات وسمعت صوت الانفجار، وبدأ الزجاج يتطاير، وكذلك قطع الألمنيوم. كان المبنى يتدمّر أمام عينيّ. توقّعت أن يكون الانفجار حصل في مبنى المالية، بدأت بالصراخ بحثاً عن أحد الموجودين في المبنى لأنني لم أكن قادر على التحرك. تجمدت في مكاني. أول ما بدر إلى ذهني هو التواصل مع رئيسي المباشر لأبلغه أن انفجاراً وقع في مبنى المالية وأن هناك موظفين ما زالوا موجودين. بعد قليل سمعت صوت عناصر الدرك الذين توجهوا صوبي لمساعدتي.

4 آب 2020

الأمين العام للمنظمة العالمية زار بيروت وتفقّد المرفأ

الجمارك اللبنانية في خضمّ ورشة إصلاحية

خلال زيارة الأمين العام للمنظمة

زيارة ميدانية لموقع الانفجار

في ظل الظروف الإستثنائية التي يمرّ بها لبنان والعالم، لبى الأمين العام لمنظمة الجمارك العالمية الدكتور كونيو ميكوريا دعوة رئيس المجلس الأعلى للجمارك العميد الدكتور أسعد الطفيلي لزيارة رسمية الى بيروت للإطلاع على المستجدات على إثر انفجار مرفأ بيروت، وآثاره على الجمارك والتجارة وأمن المواطنين وسلامتهم .

هدفت هذه الزيارة إلى دعم مبادرة إطلاق مشروع إصلاح وتحديث الجمارك وفق المعايير الدولية وأفضل الممارسات الجمركية. ورافق الأمين العام في زيارته إلى لبنان مدير التطوير الإقليمي لإقليم الشرق الأوسط والأدنى وشمال إفريقيا لدى المنظمة مراد العرفاوي.

تلت المراسم الرسمية للاستقبال في صالون الشرف في مطار بيروت - رفيق الحريري الدولي يوم الإثنين الواقع فيه 28 أيلول 2020, مجموعة من الاجتماعات واللقاءات والأنشطة أبرزها زيارة إلى مرفأ بيروت حيث كان للأمين العام وقفة في موقع الإنفجار للإطلاع على الخسائر الناجمة عنه. واستكملت الزيارة بجولة في مبنى مديرية إقليم جمارك بيروت, العنبر 19، ومواقع أخرى شملها التدمير ومركز العمل المؤقت للجمارك في مبنى إدارة واستثمار مرفأ بيروت بحضور رئيس المجلس الأعلى للجمارك العميد د. أسعد الطفيلي يرافقه المراقب أول هشام أبو ابراهيم، وكان في استقبال الوفد في المرفأ مدير الجمارك العام بالإنابة ريمون الخوري ومجموعة من الموظفين.

وبعد اطلاع الأمين العام على الخسائر التي ولدها الإنفجار وعلى الأضرار التي لحقت بالمرفأ وبمباني الجمارك وتجهيزاتها، اطلع الأمين العام على ظروف العمل الحالية لموظفي الجمارك والإحتياجات الملحة لتمكينهم من تسيير العمل اليومي وتلبية احتياجات المواطنين والتجارة الدولية.

وفي ختام زيارته إلى لبنان التي استمرّت ليومين، عُقدَ في مكاتب المجلس الأعلى للجمارك اجتماعاً ختامياً ضم رئيس وأعضاء المجلس الأعلى للجمارك ومدير الجمارك العام بالإنابة. هدف الإجتماع إلى تقييم النشاطات التي قام بها سعادته، والبدء بالتحضيرات للمرحلة المقبلة.

أبدى سعادة الأمين العام استعداده واستعداد منظمة الجمارك العالمية لتقديم كل ما يلزم من دعم لا سيما لجهة العمل على تمويل عملية الإصلاح والتحديث عبر السعي لعقد مؤتمر للمانحين للجمارك يجمع الجهات الراغبة والمهتمة في تقديم الدعم المادي للجمارك.

حلقتا حوار

تحت عنوان "السعي إلى إصلاح الجمارك وتحديثها"، عقدت الجمارك خلال زيارة الأمين العام لمنظمة الجمارك العالمية وبحضوره حلقتي حوار مع الهيئات الاقتصادية والمنظمات الدولية هدفت إلى مناقشة أفضل السبل لمقاربة عملية إصلاح وتحديث الجمارك وهدفت إلى:

- **انخراط الشركاء الإقتصاديين:** حيث تم التباحث في الدور الاقتصادي للجمارك وبإرساء أسس مشتركة للتعاون بما يخدم الجمارك وجميع القطاعات الاقتصادية، مع الأخذ في الإعتبار العلاقات الوثيقة والمصالح المشتركة بين هذه الجهات والجمارك.
- **انخراط الشركاء الدوليين:** حيث تم التباحث لإرساء أسس التعاون في المرحلة المقبلة. شارك فيها ممثلين عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة UNODC، البنك الدولي WB، الإتحاد الاوروبي EU، والمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة ICMPD.

واستُكمِلَت حلقتا الحوار بسلسلة زيارات رسمية لرئيس مجلس النواب نبيه بري ورئيس مجلس الوزراء الدكتور حسان دياب ووزير المالية الدكتور غازي وزني.

خريطة طريق للمرحلة المقبلة

تمحورت خريطة الطريق للمرحلة المقبلة على رؤية حديثة للجمارك تعتمد المعايير الجمركية وتقديم الخدمات وفق شرعة قيم اخلاقية ومهنية ترتكز على توجّهات خطة استراتيجية متوسطة المدى لتعزيز دورها على الصعيد الإقتصادي والإجتماعي والأمني تترجم بخطة عمل سنوية وفقاً للأولويات التي يتم تحديدها:

- **على الصعيد الاقتصادي:** تسعى الجمارك ضمن خطتها إلى تعزيز وتسهيل التجارة الدولية وتخفيض الاعباء والتكاليف المرافقة لعمليات الاستيراد والتصدير ودعم وحماية القطاعات الإنتاجية وتنفيذ السياسات الاقتصادية للحكومة.
- **على الصعيد الإجتماعي:** تنشيط دور الجمارك الإجتماعي وتعزيز حماية المواطنين وسلامتهم من خلال مكافحة التهريب لا سيما تهريب المخدرات والسلائف والمؤثرات العقلية والبضائع الفاسدة والمقلدة، ومكافحة الغش والتجارة غير المشروعة والمحافظة على البيئة.
- **على الصعيد الأمني:** تعزيز الدور الأمني للجمارك من خلال مكافحة الجرائم العابرة للحدود وتجارة الأسلحة والمواد الثنائية الاستخدام dual use commodities وغيرها.

خلال الجولة الميدانية

هيكلية عصرية لإدارة الجمارك

تقوم الهيكلية الجديدة المقترحة لإدارة الجمارك على توحيد السلكين الإداري والعسكري بهدف ترشيق الادارة وتحرير العمل وإدارة افضل للمهام والأداء. ترتكز هذه الهيكلية على تنظيم قيادي حديث يسهّل عمليات اتخاذ القرار ومراقبة تنفيذ المهام والتخفيف من البيروقراطية الحالية واستحداث وحدات جمركية جديدة تمكّن الجمارك من القيام بمهامها الحديثة كإدارة المخاطر وتسهيل التجارة والشراكة مع المتعاملين الاقتصاديين وتعزيز العلاقات الدولية بالاضافة الى تأهيل وتدريب الموظفين واستقطابهم.

أشاد بـ"التعامل السريع" لمختلف الإدارات مع الكارثة لجهة حركة الاستيراد والتصدير

نائب رئيس غرفة التجارة في بيروت وجبل لبنان نبيل فهد: انفجار 4 آب لم يؤثر نسبياً على انسياب المستوعبات عبر المرفأ

نبيل فهد

لاحظ نائب رئيس غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان نبيل فهد أن "انفجار 4 آب لم يؤثر نسبياً على انسياب المستوعبات عبرمرفأ بيروت إذ وصلت البضائع الجديدة بسلاسة إلى مخازن المستوردين"، لكنه أشار إلى أن "المستوعبات التي كانت موجودة في المرفأ وقت الانفجار هي التي تأخرت وقتاً وصل إلى ثمانية أسابيع، وقد تفاقم هذا التأخير بفعل الإجراءات البيروقراطية للجهات المختصة".

ورأى فهد في تصريح لـ"حديث المالية" أن "تأثير الانفجار بدا ملموساً على انفاق المستهلكين الذين فضّلوا توجيه مداخيلهم الهزيلة نحو تصليح منازلهم ومكاتب مؤسساتهم التي تضررت جرّاء الانفجار".

واعتبر أن "من الطبيعي أن يشهد سير العمل في ما يتعلق بحركة التصدير والاستيراد اضطراباً بعد كارثة من هذا النوع"، لكنّه شدّد على أن "مختلف الإدارات العامة تعاملت بسرعة مع الوضع وانتقلت إلى مكاتب جديدة مما أتاح للمصدّرين والمستوردين استئناف تدفق السلع بطريقة فاعلة". ووضع فهد "علامة 8 على 10" في تقييمه لتعامل الإدارات المختصة مع الوضع المستجدّ في هذا المجال.

وأوضح فهد أن الهيئات الاقتصادية عرضت خلال الحلقة النقاشية مع الأمين العام لمنظمة الجمارك الدولية رأيها في شأن "ضرورة إقرار قانون جديد للجمارك يأخذ في الاعتبار أولاً وأخيراً تنافسية المؤسسات والحفاظ على تدفق المداخيل، وهو أمر حيوي وبالغ الأهمية لمالية الدولة". واعتبر أن القانون الجديد "يجب أن يركّز على اعتماد المعايير الدولية في الجمارك وإيلاء أهمية خاصة لمكافحة التزوير والتهريب وضعف الإبلاغ". وإذ لاحظ أن "خزينة الدولة فارغة حالياً والنشاط الاقتصادي تباطأ بشكل كبير بفعل الانهيار المالي للبنان"، شدّد على ضرورة "إيجاد الحلول الخلاّقة التي تشجّع تعزيز النشاط الاقتصادي تصديراً واستيراداً من ضمن المعايير الجديدة السائدة في لبنان حالياً". وقال: "إن التضّخم المفرط الذي نشهده حالياً وتدهور القدرة الشرائية للمستهلك معطوفاً على غياب شبه تام للاستثمار الأجنبي المباشر يجعل أي إصلاح جمركي صعباً إن لم يكن مستحيلاً ويتطلب عقلية جديدة كلياً للتعامل مع الأزمة. فالمقاربات التقليدية لن تؤدي إلى حلول قابلة للاستمرار وقد حان الوقت لاعتماد وتنفيذ روحية القانون بدلاً من الالتزام الأعمى بنصه. ومن الواضح أن هذا الأمر ينطبق على كل جوانب العمل الحكومي تقريباً والجمارك هدف ذي أولوية لإحداث تغيير يؤدي إلى اقتصاد تنافسي".

وذكّر بأن "مرفأ بيروت نجح في أن يكون نقطة التفاء لشرق المتوسط ولأنشطة إعادة الشحن"، لكنّه لاحظ أن "دوره كمرفأ ترانزيت تراجع بفعل الحرب في سوريا وأزمة العراق". ورأى أن "من الصعب أن يشهد المرفأ أي حركة ترانزيت مهمة نحو دول الخليج قبل أن تحل أولاً المسائل الأمنية في سوريا، وهو أمر يبدو أنه سيطول". ورأى أن "نجاح عمليات التنقيب البحرية في اكتشاف كميات من النفط، يمكن أن يجعل مرفأ بيروت منشأة مهمة لتوفير الخدمات لمنصات الحفر البحرية، مما يتيح له أن ينافس بسهولة مرفأ لارنكا ويؤدي دوراً متنامياً في هذا القطاع".

4 آب 2020

إنفجار الفساد

لمياء المبيّض بساط

تصوير: نبيل اسماعيل

هزّ انفجار بيروت كياننا ودمر بيوتنا واحلامنا وجعلنا نعيش صدمةً أشبه ما تكون بالاعتداء، أسبابها الإهمال المتعمّد والفساد الذي يحملّه الناس للمسؤولين. فكيف السبيل للتعاطي مع صدمة كهذه؟ نحن الذين لم ينطفئ لهيب النار في قلوبنا، ولم يتوقف صراخ الأطفال والشيوخ والجرحى في رؤوسنا، ولم تبهت صور الدماء في عيوننا.

كلّنا يعرف أن الاسباب المباشرة للكارثة هي سوء إدارة بعض المرافق العامة، وكفاية شبه معدومة لدى عدد من المسؤولين، وأساليب العمل المتقادمة والرثّة في أكثر من إدارة، ورفض الالتزام بالمعايير أو التلكؤ في تطبيقها، واستفحال الفساد والرشوة كنظام عمل ارتضاه بعض القطاعين العام والخاص سبيلا للإثراء السهل. كلّها أسباب مباشرة صحيحة، لكننا ورغم هول الكارثة، نُدرك أنها أيضاً نتيجة لانحدار نظام القيم المتهالك في مجتمع أضعفته الحروب الصغيرة والنزاعات الكبيرة ونظريات المؤامرة. انحدار عزز تأليه بعضنا لأصحاب الثروة والمال، وضاعف قدرتنا كمجتمع على تحمّل الفساد والتعايش معه كما يتعايش المريض مع خلايا سرطانية نائمة. المصارحة واجبة، لعلّنا نعالج الأسباب بمنهجيّة علميّة ونقدّر عن حقّ أخطار الزبائنية والطائفيّة فنغيّر من طريقتنا في التعامل مع مفهومي المسؤولية والصلاحيّة لنتشبّث بالأولى ونتفهّم الثانية. أما العدالة فهي واجب الأجيال علينا إذا لم نرد لها أن تطرق باب الهجرة. العدالة ليس من باب التشفي بل لأن في المحاسبة والعدالة قوة دفع مجتمعيّة، وحدها تمكننا من قانون استعادة الأموال المنهوبة ضرورة ماسّة لإستعادة الثقة ومحاسبة الناهبين.

العدل مدماك السلام المجتمعي وغيابه سيكون بمثابة اعتداء آخر علينا. الألم والقهر في نفوسنا لن يشفيهما سوى المحاسبة والتخلص من الفساد المتمكّن من مجتمعنا. لذلك لا بدّ من العودة إلى الأساسيات: معركتنا هي استخلاص الدروس، وتقبّل تحمّل المسؤولية، وتنظيف نظام القيم الذي ارتضيناه، وعدم التسامح مطلقاً مع الفساد، وبناء مؤسسات قويّة يقودها أصحاب الكفايات والأخلاق في القطاع الخاص كما في الدولة.

بعد الانفجار، توحّدت كلمات المؤسسات الدولية بشكل لافت رافضة التعامل مع مؤسسات الدولة والبلديات لجهة تنسيق المساعدات وايصالها لمحتاجيها، والتخطيط لاعادة الاعمار واستنهاض الحركة الاقتصادية، مفضّلةً التعامل مع المجتمع المدني وذلك بحجة تفشي وباء الفساد وانعدام الثقة بمؤسسات الدولة.

في الواقع، ثمّة خلط ضمني وعلني بين المنظومة السياسية ومؤسسات الدولة والسلطات المنتخبة التي من دون شك شهدت ومنذ العام 2008 ترهلاً كبيراً دلت عليه معظم مؤشرات الحوكمة الصادرة عن المؤسسات الدولية، والزيادة الكبيرة في حجم الدولة وكلفتها حتى تعدّت الـ 52% في موازنة العام 2020 (موازنة المواطنة والمواطن الصادرة عن معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي).

المجتمع الدولي، يقرأ هذه المؤشرات ويبني عليها استراتيجيات التدخل معللاً اياها بتحكّم المنظومة السياسيّة بالقرار المؤسساتي والزبائنية وانعدام الكفاية وانتشار ڤيروس الفساد. لكن نسأل، هل موت الدولة ومؤسساتها هو الحلّ؟ وهل الاصرار على الخلط بين الدولة والمنظومة الفاسدة هو سبيلنا للخلاص؟

في الدولة، كما في كلّ القطاعات، ليس كل المسؤولين فاسدين أو مستزلمين أو أدوات. ليست كل المؤسسات ولا كلّ البلديات فاشلة أو تافهة أو غير فعالة وليس كلّ المجتمع المدني مجتمعاً منظّماً وصادقاً وغير منتفع. قتلُ مفهوم "الدولة" في زمنٍ أكثرُ ما نحتاج فيه إلى الدولة، ليس حلاً. ولا نعني بذلك الدولة التافهة طبعاً، بل الدولة القادرة، الدولة الحُلم، الدولة المنتصرة لمواطنيها الضعفاء.

فكيف لنا أن نتناسى باسم "مكافحة الفساد" المعضلة الاساس وهي اصلاح الدولة وتحسين اطر الحوكمة فيها بالشراكة مع المجتمع المدني طبعاً، وتحريرها من هيمنة الاقطاع السياسي الذي أمعن في استغلالها لتقوية قواعده ومشاريعه على حساب المواطن والمال العام، حتى ولو أدى ذلك إلى كارثة.

هذا هو بالذات مفتاح مكافحة الفساد. والطريق إلى المستقبل تبدأ بالمحاسبة وبعدم التسامح مع الفساد، وباسترجاع الدولة من خاطفيها. والمسار السياسي هو نقطة الانطلاق الأولى. أما العناوين فتبدأ بالسرعة والجديّة في تشكيل حكومة ذات صدقية عالية، متميزة بأصحاب الكفايات والخبرة والشخصية، منحلّة الارتباط بالمنظومة الحاكمة. وثانياً، صدقية وكفاية المولجين بالملفات الاصلاحيّة الصعبة من كبار المسؤولين في الدولة أو من ستكلّفهم الحكومة إدارة هذه الملفات. وثالثاً، صدقية اللغة التي ستخاطب بها الحكومة المجتمع الدولي ونوعية المؤشرات التي ستقدمها لتأكيد نيتها وقدرتها على التنفيذ الجدي للاصلاحات الجوهريّة. ورابعاً، مقدرتها على التشارك مع مجتمع متألم ومقهور لكن نابض بالقدرة على اجتراح الحلول وخلق دينامية ايجابية لمعالجة تحديات اجتماعية واقتصادية هائلة والتصدي للمصالح الفردية الضيقة والقاتلة.

كلنا معنيون بما حدث سواء أكنّا مواطنين عاديين أو في سدة المسؤولية كلُّنا من دون إستثناء مدعوون إلى التوقف والتمعن جيداً بعوارض موت الدولة أو بدلائل ووسائل قتلها. نحن جزءٌ منها يئنّ من الفساد وينزف من الإستهتار ومن تدمير سلّم القيم وموتها موتنا وقيامتها قيامتنا. نفض الغبار عن الفساد لا نفض الأيدي من الدولة هو الترياق.

رغم كل الظروف...
وزارة المالية تُعزّز لامركزيتها

4 آب 2020

من افتتاح الدائرة

جولة في المكاتب

في خضمّ الأزمات والظروف الصعبة، وبعد نحو ثلاثة أشهر على انفجار مرفأ بيروت، واصلت وزارة المالية تعزيز لامركزيتها، إذ افتتح وزير المالية في حكومة تصريف الأعمال د. غازي وزني دائرة أمانة السجل العقاري ودائرة المساحة في بنت جبيل في حضور النائبين علي بزي وحسن فضل الله ورئيس البلدية عفيف بزي ومدير المالية العام بالتكليف جورج معراوي.

وإذ لاحظ الوزير وزني أن "حجم المطالب كبير جداً وهموم بنت جبيل وحاجاتها ملحّة لاسيما في هذه المرحلة الصعبة للغاية نتيجة الوضع الذي اصبح معروفا مالياً واقتصادياً واجتماعياً، مذكّراً بأن "امكانات الدولة متواضعة والعين بصيرة واليد قصيرة"، لكنّه شدّد على أن "ذلك لم يمنع من تحقيق هذا المطلب الحيوي والمتواضع في آن معاً والمتمثل في افتتاح أمانة السجل العقاري ودائرة المساحة في بنت جبيل.

وأكّد وزني أن "هذا المركز ليس مجرد مساحة وبضعة موظفين ومكاتب"، بل "هو عنوان اللامركزية الإدارية والتنموية التي نادى بها اتفاق الطائف". وأضاف "نريد لهذا المركز أن ينسحب على كل إدارات الدولة، بحيث نختصر المسافات، فلا يحتاج أبناء بنت جبيل وكل قرى القضاء إلى رحلة من هنا إلى مدينة النبطية مركز محافظة النبطية لإنجاز معاملة بسيطة، مع ما يعنيه ذلك من إستنزاف للوقت والمال والجهد، بينما يمكن أن تُنجز هذه المعاملة بأسرع ما يمكن هنا".

> **وزني: هذا المركز ليس مجرد مساحة وبضعة موظفين ومكاتب بل هو عنوان اللامركزية الإدارية والتنموية التي نادى بها اتفاق الطائف ليكون نموذجاً في تسهيل معاملات الناس**

وأمل في أن يكون المركز "نموذجاً في تسهيل معاملات الناس بلا رشوة لموظف أو واسطة يلجأ إليها الناس من أجل معاملة هي في صلب واجبات الدولة ومؤسساتها إزاء ناسها، ونموذجاً في تسريع المعاملات وتسيير أمور الناس بكلمةٍ طيبة ومعاملةٍ حسنة وعلاقة نموذجية بين الموظف والمواطن".

وختم الوزير قائلا "هذا المركز لم يكن ليتم لولا إصرار رئيس مجلس النواب نبيه بري ومتابعة نواب المنطقة للتفاصيل وتوفير المبنى من بلدية المدينة".

نشرة صادرة عن معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي

الإشراف العام: لمياء المبيّض بساط
رئيس التحرير: باسم الحاج
شارك في هذا العدد: جنان الدويهي، سوزان أبو شقرا ولينا ناصر شوقي
تصميم وتنفيذ: دوللي هاروني
طباعة: www.53dots.com

يُمكن إرسال مقالاتكم بواسطة البريد الالكتروني على العنوان التالي:
institute@finance.gov.lb
هاتف: 01/425147 - 01/425149
فاكس: 01/426860
www.institutdesfinances.gov.lb

IOFLebanon IOFLebanon IOFLebanon InstituteOfFinance Institut des Finances Basil Fuleihan

REPUBLIQUE LIBANAISE
MINISTERE DES FINANCES

Édité par
معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي
Institut des Finances Basil Fuleihan

Hadith E Malia

Lettre interne du ministère des Finances - Novembre 2020 - Numéro 71

Institut des Finances Basil Fuleihan - #UnisPourLeLiban #PourBeyrouth #MilleFoisRevécue

Photo: Nabil Ismaïl

Pour ne jamais oublier…

La puissante explosion du 4 août 2020, troisième plus grande explosion non nucléaire de l'histoire, a ravagé le port de Beyrouth, dévasté une grande partie de la capitale et détruit une centaine de bâtiments historiques, faisant près de 200 morts et laissant 350 000 sans-abris.

Cette explosion, causée par le stockage au port, de 2,750 tonnes de nitrate d'ammonium a lourdement pesé sur notre petit pays en proie à une crise financière sans précédent (deuxième pays le plus endetté au monde), avec une économie ravagée par la Covid-19 et croulant sous le poids de plus de 1.2 million de réfugiés (pays abritant le plus grand nombre de réfugiés par habitant); une situation qui a accentué les vulnérabilités sociales et le chômage et accéléré la fuite des talents libanais (77% des jeunes libanais veulent quitter le pays).

La Banque Mondiale, les Nations-Unies et l'Union Européenne ont évalué les dommages entre 3,8 et 4,6 milliards de dollars

Au lendemain de ce drame, la Banque Mondiale, les Nations-Unies et l'Union Européenne ont évalué les dommages entre 3,8 et 4,6 milliards de dollars, les pertes entre 2,9 et 3,5 milliards de dollars et les besoins prioritaires entre 1,8 et 2,2 milliards de dollars.

En termes d'impact économique, cette explosion a aggravé le ralentissement économique, détruit le capital physique, réduit les recettes budgétaires, perturbé les échanges commerciaux et poussé l'inflation à plus de 400%. Plus de la moitié des Libanais vivent désormais en-dessous du seuil de pauvreté.

Plus que jamais, notre pays souffre et l'Institut des Finances Basil Fuleihan a choisi d'afficher cette photo murale dans sa salle de conférence, pour ne jamais oublier ce moment douloureux de notre histoire…

Webinaire

Build Back Beirut Better: précis de gestion de crise appliquée

Par Natalie Maroun-Taraud, Ph.D

Sous le thème du développement humain et du leadership et suite à l'explosion du 4 août qui est survenue dans un pays touché par une crise multidimensionnelle, l'Institut des Finances Basil Fuleihan a organisé, en partenariat avec l'ENA-France, un webinaire intitulé « Reconstruire Beyrouth, entre redevabilité et préservation de la mémoire ».

L'experte Nathalie Maroun, enseignante et formatrice à l'ENA, a mis l'accent sur les principes doctrines et les outils de gestion de crise qui permettent d'éviter l'erreur du mauvais diagnostic et par conséquent éviter une réponse inadaptée.

L'explosion dans le port de Beyrouth, le 4 août à 18h10 est survenue dans un pays profondément touché par une crise multidimensionnelle : économique et financière avec comme sommet de l'iceberg, une crise politique, sociale et institutionnelle dans ses origines et ses impacts. Le drame inédit par sa violence et ses conséquences n'est pas terminé (au moment où ces lignes sont rédigées, les personnes disparues dépassent le nombre de 50 et de nombreux blessés ont un pronostic vital engagé), il nous semble important de considérer la catastrophe comme une crise dans ses causes multidimensionnelles et ses impacts nombreux. Comme toute crise, sa gestion nécessite l'implication de multiples acteurs, nationaux et internationaux sur la base de principes d'interventions civiles et militaires partagées.

Les organisations libanaises, bien qu'habituées à l'intervention en gestion d'urgence, en médecine de guerre et de catastrophes, ont demandé rapidement un soutien et une assistance à des organisations internationales étatiques ou non gouvernementales. Le défi pour ces intervenants externes est multiple dans un contexte où l'État libanais est défaillant et ses institutions fragiles ou inopérantes. Ce contexte est rendu plus complexe par la perte de légitimité des institutions publiques ou étatiques considérées toutes ne plus être représentatives et comme directement responsables à cause de leur incompétence ou de leur négligence.

Les principes doctrines et outils de gestion de crise doivent s'adapter aux spécificités de chaque situation afin d'éviter l'erreur du mauvais diagnostic et par conséquent, d'une réponse inadaptée. Ainsi certains principes nécessaires à la gestion de la crise résultant de la double explosion ne sont pas encore inventés ou identifiés. L'avenir nous dira si on s'y réfèrera un jour, dans un retour d'expérience à venir, comme étant « les principes de Beyrouth ». Cependant, un principe reste immuable qui est celui de considérer la crise et sa gestion comme un ensemble en trois étapes (malheureusement non linéaire, ce qui signifie que la fin de la gestion d'une crise ne marque pas nécessairement la clôture d'un évènement, mais parfois contient en puissance les signaux faibles et les risques de la crise d'après).

Ce cycle peut être décrit comme suit :

- Une phase d'accumulation de fragilité (risques, aléas, …) qui nécessite des mesures de gestion du risque (évitement, réduction, protection);
- Des signaux faibles nécessitant une gestion de l'incident;
- La crise avec un évènement déclencheur majeur ou résultant de l'accumulation d'incidents et qui requiert des mesures de gestion de l'urgence puis de crise.

Ce cycle vicieux ne peut être rompu que grâce à une phase de gestion post-crise basée sur un retour d'expérience approfondi et la reconstruction post-crise selon les principes du Build Back Better.

L'objet de notre article tourne autour de quelques principes à prendre en compte dans le cadre d'une démarche de reconstruction visant une amélioration de l'existant et non un simple retour à la normale ce qui est l'erreur la plus communément commise sur le principe tristement célèbre (عفى الله عما مضى).

Principe 1 : Do no harm

Le principe « do no harm » répond au constat que toute aide externe peut s'accompagner d'effets secondaires dus à la méconnaissance du terrain ou à un prisme idéologique. Déjà Hippocrate dans son serment s'engageait à ne pas nuire en cherchant à soigner.

Partant de là, toute intervention externe (aux services publics) doit veiller à réduire l'impact potentiellement négatif de son intervention. Ainsi toute intervention voulant ne pas nuire doit prendre en compte les facteurs suivants :

1. La population des victimes est hétéroclite : beyrouthins d'origine ou de naissance, de résidence, Libanais, « expatriés », « travailleurs immigrés », ou réfugiés et s'assurer de l'égalité de leurs droits et de leur prise en charge.
2. Toute la population libanaise (beyrouthine ou non) souffre depuis des mois de la dévaluation de la livre libanaise et de son impact sur le coût de la vie. Plus de

55%[1] des Libanais vivent en dessous du seuil de pauvreté. Toute aide alimentaire doit prendre en compte ce facteur dans un pays au bord des émeutes de la farine.

3. L'aide quelle que soit sa forme ne peut être bénéfique de façon durable que si elle vise la reconstruction de la vie économique et le renforcement des capacités locales. Nous pouvons ainsi déplorer la confusion actuelle entre le système politique (accusé à tort ou à raison, de corruption) et les institutions publiques qu'il convient de consolider pour ne pas dériver vers une économie parallèle, impossible à maintenir et qui garderait une vacance inexorable à son arrêt, à l'instar de certaines expériences en Afrique, en Iraq ou en Afghanistan.

Principe 2 : La sécurité des personnes

Dans son rapport en 1994, le PNUD définit la sécurité des personnes comme la protection contre la force physique (se libérer de la peur) et comme les carences (se libérer du besoin).

Si ce principe apparaît comme évident à appliquer sur le terrain des conflits armés, sa nécessité n'en demeure pas moins essentielle dans le contexte socio-politico-économique libanais. L'explosion et les dégâts qu'elle a causés est une atteinte directe à la sécurité des personnes dans un État de droit à qui revient la responsabilité de la protection des biens et des personnes.

Au moment où nous rédigeons ces lignes, le principe de la sécurité des personnes demeure non atteint et en conflit direct avec le principe de la sécurité d'État qu'implique l'État d'urgence décrété par le Parlement le 13 août.

Assurer la sécurité des personnes revient à mener parallèlement la réhabilitation des bâtiments détruits et les opérations nécessaires pour libérer les Libanais en général et les Beyrouthins en particulier de la peur et du besoin : alimentaire, sanitaire, éducatif…

Ainsi, toute organisation intervenant dans la gestion de la crise à Beyrouth devra avoir comme principe fédérateur le respect des droits de l'homme, être à l'écoute du terrain et être redevable de transparence sur sa stratégie menée et veiller à ne pas fragiliser le lien entre les Libanais et les institutions publiques à qui revient la responsabilité de garantir la sécurité.

Principe 3: L'appropriation locale (local ownership)

Par l'appropriation locale, nous désignons à la fois le process et la volonté d'une prise en main graduelle de reconstruction en mieux par les acteurs locaux. Ce principe est essentiel et un pré-requis pour la durabilité et la visibilité de la situation post-crise.

Souvent schématisé par « help for self-help », ce principe se base sur une approche participative de la définition des priorités, des moyens et des objectifs dans une démarche de coopération soutenue. Toute ONG devra veiller à respecter son rôle de « inabler », facilitateur, et ne pas devenir faiseur, « doer ».

Cela est d'autant plus complexe dans la situation libanaise que le leadership politique est absent ou court-circuité. Ainsi, à qui revient aujourd'hui la tâche de définir les priorités de cette phase de reconstruction ? Qui pourra déterminer les besoins et les hiérarchiser ? par exemple, la priorité devra-t-elle être donnée à la reconstruction rapide (avant l'automne et ses pluies diluviennes qui fragilisent les bâtiments non réhabilités) ou au respect du patrimoine architectural et culturel inestimable ?

Cette question pose in fine celle de la définition de « reconstruire en mieux ». On peut ainsi interroger l'opportunité de reconstruire les buildings avec un usage moindre du verre, matériau facilement impacté par tout type d'explosion (malheureusement non rares dans la région) et sans doute inadapté aux taux d'ensoleillement dans le pays. Nous devons bien entendu noter l'initiative de l'Ordre des architectes libanais qui nous conforte dans l'idée que seule une appropriation locale par des institutions organisées (même non-gouvernementales) est en capacité de tenir le leadership et la vision nécessaires aux défis inédits de cette période. C'est en étant à l'écoute de ces initiatives que la coordination avec les ONG internationales pourra atteindre une action aux effets durables.

Conclusion

Selon le mythe, Beyrouth a été détruite puis reconstruite sept fois: Phénix ou Sisyphe ?, la génération à laquelle j'appartiens se souvient très bien de la reconstruction après la guerre civile. Si le résultat architectural est louable, nous ne pouvons que regretter que plusieurs pierres manquaient à l'édifice de cette reconstruction post-conflit: la justice transitionnelle, la redevabilité, la préservation de la mémoire. Fallait-il raser Beyrouth pour la reconstruire ? Dans les années 90, effacer les stigmates de la guerre revenait dans une démarche semblable à la pensée magique à faire comme si la guerre n'avait jamais existé.

Construire en mieux c'est pourtant reconnaître que :

1. La situation précédente est celle qui a donné naissance à la crise ou conflit et qu'il convient de la faire évoluer.
2. Trouver une vision commune et la volonté d'y arriver.
3. Une responsabilité et une redevabilité doivent être recherchées car seules, elles peuvent garantir qu'à l'avenir cela ne se reproduira plus.

Être redevable c'est s'engager à accepter les conséquences si l'objectif n'est pas atteint ou si le contraire de ce qui est planifié se produit. La redevabilité, principe préalable à la reconstruction se doit de définir qui est en charge du résultat et de ses conséquences.

En conclusion, il nous semble nécessaire que les institutions publiques soient associées aux initiatives des ONG et engagées dans une démarche de redevabilité, qui pourrait leur permettre de regagner leur légitimité sur le principe de la compétence et de l'expertise, et non de la représentativité confessionnelle, et entamer le long processus de reconstruction de l'État en mieux, en somme à l'avènement d'un nouveau contrat social.

Natalie Maroun

Natalie Maroun-Taraud est docteur en Sciences de l'Information et de la Communication, enseignante et formatrice à l'ENA, directrice du développement de l'Observatoire International des Crises et directrice associée de HEIDERICH, un cabinet international spécialisé dans la gestion des enjeux sensibles et des crises.

[1] https://www.unescwa.org/news/Lebanon-poverty...